



تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

## سورية أمام مجلس الأمن: دعم السوريين يقوم على احترام سيادتهم والتعاون مع الحكومة في القضاء على الإرهاب وإيصال المساعدات

نيويورك  
سانا - الثورة  
الصفحة الاولى

الخميس 2015-1-29

أكدت الجمهورية العربية السورية في بيان أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط ان نشوء الازمة الانسانية في سورية وتفاقمها كان بسبب الاعمال الإرهابية التي ترتكبتها التنظيمات الإرهابية المسلحة

وانه لا يمكن تحسين الوضع الانساني دون العمل الجاد بالتنسيق مع الحكومة السورية لمعالجة السبب الرئيس لنشوء الازمة في بعض المناطق والمتمثل بالجرائم التي ترتكبتها هذه التنظيمات الإرهابية المدعومة اقليمياً ودولياً.

واوضح البيان الذي القاها أمس المستشار حيدر علي أحمد ان الحكومة السورية سخرت جميع الامكانيات الوطنية بدءاً من عام 2011 لتوفير الاحتياجات اللازمة من مأوى وغذاء ودواء لكل المواطنين المتضررين جراء الجرائم المرتكبة من الجماعات الإرهابية المسلحة مؤكداً رغبتها الاستمرار بالتعاون مع الامم المتحدة لتسهيل إيصال المساعدات إلى جميع المتضررين من المدنيين في جميع انحاء سورية ودون تمييز.

واشار إلى ان الحكومة السورية اعتمدت بتاريخ 17 كانون الاول 2014 بعد التشاور والاتفاق مع الجانب الاممي على خطة الاستجابة السورية لعام 2015 المكملة للجهود الوطنية المبذولة منذ بداية الازمة في التخفيف من معاناة مواطنيها ومن هم بحكمهم من الاعمال والهجمات الإرهابية والاثار السلبية لمحاولات التدخل الخارجي الهدام في الشؤون الداخلية السورية معرباً عن اسفه لاستمرار معدي تقرير الحالة في الشرق الأوسط في اتباعهم لنهجهم غير البناء ازاء الوضع الانساني في سورية واصرارهم على تسييس هذا الملف وتجاهلهم للوقائع والمتغيرات على الارض.

واكد البيان انه لولا جهود وتعاون الحكومة السورية مع منظمات ووكالات الامم المتحدة المتخصصة والتنسيق المباشر بين الجانبين ولولا الحماية التي توفرها لافراد وقوافل الامم المتحدة لما استطاعت إيصال المساعدات الانسانية والاغاثية موضحاً انه تم الوصول في كانون الاول 2014 بشهادة منظمات تابعة للامم المتحدة وعلى سبيل الذكر لا الحصر إلى 3.6 ملايين مستفيد من المساعدات الغذائية وقرابة نصف مليون من المساعدات الطبية من داخل الاراضي السورية.

واوضح البيان انه لا يمكن تحسين الوضع الانساني في سورية دون اعطاء الاولوية والاهتمام للمعطيات التالية:

-العمل الجاد بالتنسيق مع الحكومة السورية لمعالجة السبب الرئيس لنشوء الازمة الانسانية في بعض المناطق السورية والمتمثل بالجرائم التي ترتكبتها التنظيمات الإرهابية المسلحة المدعومة اقليمياً ودولياً.

-ضرورة ان تتطابق سياسات الامانة مع ميثاق الامم المتحدة ومع الشرعية الدولية والاحكام الناظمة للعمل الانساني اضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 2170/2014 ورقم 2178/2014 اللذين اقرا باولوية مكافحة الإرهاب وتنظيماته مثل داعش و جبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بها والمطلوب اليوم هو

تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية في مجال مكافحة الإرهاب وصولاً لانتهاء الازمة الانسانية في سورية من خلال وقف البعض ولاسيما من السعودية وتركيا وقطر دعمهم وتمويلهم للإرهاب والتحرير عليه وتجفيف منابع تمويله ووقف تدفق الإرهابيين الاجانب عبر الحدود إلى سورية انسجاماً مع قرارات مجلس الامن.

- قيام الامم المتحدة بتعزيز تعاونها وتنسيقها مع الحكومة السورية كبدل من لغة التشكيك فيما اختص بايصال المساعدات إلى المتضررين داخل الاراضي السورية عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 182/46.

- معالجة معضلة نقص التمويل الذي شكل احد العوائق الرئيسة في تنفيذ خطة الاستجابة الانسانية لعام 2014 حيث لم تتجاوز نسبة تمويلها حتى تشرين الثاني 2014 الـ 39 بالمئة.

- الغاء التدابير القسرية احادية الجانب وغير الشرعية التي فرضتها بعض الدول على سورية والتي اثرت سلباً بشكل مباشر في الوضع المعيشي للمواطنين السوريين والتي طالت بسلباتها العديد من القطاعات الحيوية.

- ضرورة التزام مكتب الامم المتحدة للشؤون الانسانية اوتشأ بتقديم لوائح تفصيلية بالمواد والمساعدات المدخلة عبر الحدود إلى مختلف المناطق في سورية وايضاح الجهات التي تتلقاها لان كل المعلومات تشير إلى انها تصل إلى الجماعات الإرهابية.

- ضرورة تحلي تقارير الامانة العامة بالمصداقية والشفافية عند الحديث عن فعالية الية مراقبة عملية ادخال المساعدات عبر الحدود حيث اثبتت الوقائع على الارض عدم امتلاك الامم المتحدة لالية فعالة تضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين في المناطق التي تنتشر فيها التنظيمات الإرهابية المسلحة.

- وجوب توقف تركيا عن استخدام المعابر الحدودية غير الرسمية لادخال الاسلحة وادوات القتل وتهريب الإرهابيين إلى سورية اضافة إلى توقف السعودية عن استخدام المنافذ الحدودية التي تستخدمها اوتشأ لادخال الاسلحة والمساعدات لجبهة «النصرة» وغيرها من التنظيمات الإرهابية ما يحمل الامم المتحدة مسؤولية اخلاقية وسياسية لمنع ذلك.

- توقف موظفي الامم المتحدة عن الادلاء بتصريحات واصدار تقارير تتضمن تقديرات مضللة وعشوائية وارقاماً غير دقيقة وغير موثوقة المصدر حول الوضع الانساني في سورية بدوافع مسببة ما يؤثر سلباً في مصداقية وصحة ودقة العمل الانساني.

واوضح البيان ان اصرار معدي التقرير على الاستمرار باطلاق صفة المعارضة المسلحة او جماعات مسلحة غير تابعة للدولة او جماعات مسلحة على التنظيمات الإرهابية المسلحة يبقى مدعاة للاستهجان والاستنكار بل يتناقض مع ما جاء في الفقرة رقم 10 من التقرير والتي اشارت إلى قيام تنظيمي «احرار الشام و جيش الاسلام» الإرهابيين بعقد اتفاق مع جبهة «النصرة الإرهابية» المدرجة على قائمة الإرهاب في مجلس الامن.

واشار البيان إلى ان وصف الامانة العامة في الفقرة 49 من التقرير للذين قاموا بسرقة عربة تابعة لقوة الاندوف وتفخيخها وتفجيرها في مدينة درعا على انهم جماعات مسلحة غير تابعة للدولة يدعو إلى السخرية وخاصة ان مجلس الامن نفسه كان قد وصف هذه الجماعات بانها جماعات إرهابية علماً ان هذه الجماعات تتخذ من منطقة الفصل مأوى ومرتعاً لها بغطاء اسرائيلي واضح ومكشوف وبات واضحاً للجميع انه في كل مرة تعجز فيها الجماعات الإرهابية المسلحة عن تنفيذ جرائمها الإرهابية وفي كل مرة يندحر الإرهاب والجماعات الإرهابية المسلحة امام قوات الجيش العربي السوري تنتطح اسرائيل للقيام بهذا الدور عبر اعتداءاتها المتكررة على اراضي الجمهورية العربية السورية.

ولفت البيان إلى ان اعداد الضحايا المدنيين الذين تم توثيق اصابتهم رسمياً جراء اعتداءات التنظيمات الإرهابية المسلحة بمختلف انواع القذائف المتفجرة عام 2014 ولغاية كانون الثاني لعام 2015 بلغ 238 شهيداً منهم 45 طفلاً و377 مصاباً من بينهم 82 طفلاً والمسؤول عن هذا الإرهاب وغيره من الجرائم البشعة في كل مرة هم التنظيمات الإرهابية المسلحة ذات الفكر الوهابي الاقصائي التكفيري التي مازال

يحلو لبعض الدول تسميتها المعارضة المسلحة المعتدلة في محاولة يائسة من هؤلاء البعض لتبرير جرائم الجماعات الإرهابية وبالتالي تبرير محاولات تدخلهم في الشأن الداخلي السوري.

وختم البيان بالاشارة إلى ان حكومة الجمهورية العربية السورية مازالت تعول على دور مسؤول وفعال للامم المتحدة في التعامل مع الوضع الانساني في سورية ودعم صمود السوريين يقوم على احترام السيادة السورية والتعاون التام مع الحكومة السورية في القضاء على الإرهاب وفي ايصال المساعدات الانسانية والاغاثية.

[E - mail: admin@thawra.com](mailto:admin@thawra.com)

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر - دمشق - سورية